

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة

وعضوية القضاة السادة

جميل المحادين، ناجي الزعبي، ياسين العبد اللات، د. محمد الطراونة

المميز: مساعد النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى

المميز ضدهم: ١

٢

٣

بتاريخ ٢٠١٣/٢/٥ تقدم المميز بهذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة
الجنايات الكبرى في القضية الجنائية رقم ٢٠١٢/١٠٤ الصادر بتاريخ ٢٠١٣/١/٢٩ المتضمن
إعلان براءة المميز ضدهم عن الجنايات المسندة إليهم .

طالباً قبول التمييز شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المطعون فيه للأسباب التالية :

١. أخطأت المحكمة في وزنها للبيئة ولم تقم بمعالجة الوقائع الثابتة معاملة سليمة وأن بينات
النيابة العامة جاءت متوافقة ومتساندة وكافية لتجريم المميز ضدهم عما أسند إليهم .
٢. أخطأت المحكمة بتلاوتها لشهادة شاهد النيابة .
مخالفاً لمنطوق المادة ١٦٢ من قانون أصول المحاكمات الجزائية.
٣. القرار المميز جاء مفتقراً لعلله وأسبابه الكافية ومشوباً بالغموض والتناقض.

وبتاريخ ٢٠١٣/٢/١٧ وبكتابه رقم ٢٥٥/٢٠١٣/٤/٢ طلب مساعد رئيس النيابة العامة بمطالعة الخطية قبول التمييز شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المطعون فيه وإجراء المقتضى القانوني .

القرار

بالتدقيق والمداولة نجد إن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى كانت وبقرارها رقم ٢٠١١/٩٤٥ تاريخ ٢٠١١/١/٣١ قد أحالت المتهمين :

١.١

١.٢

١.٣

ليحاكموا لدى تلك المحكمة عن التهم التالية:

١. جناية الشروع بالقتل بحدود المادتين ٣/٣٢٧ و ٧٠ عقوبات بالنسبة للمتهم
٢. جناية التدخل بالشروع بالقتل بحدود المواد ٣/٣٢٧ و ٧٠ و ٢/٨٠ عقوبات بالنسبة للمتهمين
٣. جنحة حمل وحياسة سلاح ناري بدون ترخيص بحدود المواد ٣ و ٤ و ١١ ج من قانون الأسلحة النارية والذخائر بالنسبة للمتهم

وتتلخص وقائع هذه القضية كما وردت بإسناد النيابة العامة بأن المتهم الأول كان برفقة المتهمين الثاني والثالث في شهر تشرين الثاني من عام ٢٠١٠ وكانوا يستقلون مركبة وأنه قام بإطلاق عيارات نارية باتجاه المشتكين عند مشاهدته لهما وإن الإصابات التي لحقت بالمشتكين كانت ناتجة عن مقذوفات نارية وعلى أثر الشكوى جرت الملاحقة.

نظرت محكمة الجنايات الكبرى الدعوى وبتاريخ ٢٩/١/٢٠١٣ وفي القضية رقم ٢٠١٢/١٠٤ أصدرت قرارها المتضمن:

١- إعلان براءة المتهم من جناية الشروع بالقتل بحدود المادتين

٣/٣٢٧ و ٧٠ عقوبات وبراءة المتهمين

من جناية التدخل بالشروع بالقتل خلافاً لأحكام المواد ٣/٣٢٧ و ٧٠ و ٢/٨٠

عقوبات لعدم كفاية الأدلة.

٢- عملاً بأحكام المادة الثانية من قانون العفو العام رقم ١٥ لسنة ٢٠١١ والمادة ٣٣٧ من

قانون أصول المحاكمات الجزائية إسقاط دعوى الحق العام عن المتهم

بالنسبة لجرم حمل وحياسة سلاح ناري بدون ترخيص خلافاً لأحكام المواد

١١،٤،٣/ج من قانون الأسلحة النارية والذخائر لشمول هذا الجرم بقانون العفو العام.

لم يرتض مساعد النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى بالقرار فطعن فيه بهذا التمييز.

وعن أسباب التمييز :

وبالنسبة للسبب الثاني الدائر حول تخطئة محكمة الجنايات الكبرى بتلاوة شهادة الشاهد

فإن المشرع وفي المادة ١٦٢ من قانون أصول المحاكمات الجزائية كان قد أجاز للمحكمة

في حالة تعذر إحضار شاهد أدى الشهادة في التحقيقات الأولية بعد حلف اليمين إلى المحكمة

لوفاته أو عجزه أو مرضه أو غيابه عن المحكمة أو لأي سبب آخر ترى المحكمة عدم تمكنها

من سماع شهادته أن تأمر بتلاوة إفادته أثناء المحاكمة كهيئة في الدعوى .

وحيث أنه تعذر إحضار الشاهد لعدم العثور عليه كونه متواري

عن أنظار الشرطة وأنه لم يتبين له عنوان سكن محدد وأن الهاتف المنسوب إليه لا يجيب ولا

يوجد دليل بديل كما هو ثابت من كتاب الشرطة رقم ٩٦/٤١/٢٦٢ بتاريخ ١٨/١٢/٢٠١٢

شرطة وسط عمان / مركز أمن التاج / التنفيذ فيكون ما قامت به محكمة الجنايات الكبرى من تلاوة أقوال هذا الشاهد أمام المدعي العام المأخوذة بعد القسم القانوني واعتبارها بينة في الدعوى متفقاً وأحكام المادة ١٦٢ من قانون أصول المحاكمات الجزائية مما يتعين معه رد هذا السبب .

وبالنسبة للسبب الأول الدائر حول تخطئة محكمة الجنايات الكبرى بوزن البينة وتدقيقها وسلامة النتيجة التي انتهى إليها القرار المطعون فيه .

فإن محكمة الجنايات الكبرى بوصفها محكمة موضوع وبما لها بمقتضى المادة ١٤٧/٢ من قانون أصول المحاكمات الجزائية من سلطة واسعة في وزن البينات وتقديرها والأخذ بما تقنع به وطرح ما سوى ذلك ولا معقب عليها في ذلك إذا كانت البينات تدعو إلى الشك والريبة في نسبة الفعل إلى المتهم.

وفي الحالة المعروضة فإن محكمة الجنايات الكبرى قضت ببراءة المتهمين المميز ضدهم من الجرائم المسندة إليهم بعد أن قامت باستعراض بينة النيابة العامة ومناقشتها مناقشة وافية وخصوصاً شهادة الشاهد التي جاءت على سبيل الشك والتخمين ولم

يكن متأكداً ممن أطلق النار وأنه شك بنسبة ٧٠% بالمتهم الأمر الذي يدل على أنه غير متأكد من اتهامه ويكون طرح شهادة الشاهد من بينة النيابة العامة واقعاً في محله.

وبالنسبة لشهادة الشاهد المحقق النقيب الذي ضبط إفادة المشتكي التي كانت تدور حول إفادة المشتكي فإنه لا يجوز الاعتماد عليها في الحكم كون شهادة الشاهد

تحليفه اليمين ولم يحضر لدى المدعي العام لأداء الشهادة القانونية التي يعتمد عليها لدى المحكمة وفقاً لأحكام المادتين ١٤٨ و ١٦٢ من قانون أصول المحاكمات الجزائية وبالنسبة لباقي بينة النيابة العامة والمتمثلة بشهادة الطبيب الشرعي فإنه لم يرد فيها ما يربط المتهمين بما أسند إليهم وعليه فإنه لم يبق في بينة النيابة العامة ما يربط المتهمين بالجرائم المسندة إليهم مما يتعين معه إعلان براءتهم كما انتهى لذلك القرار المطعون فيه مما يتعين معه رد هذا السبب .

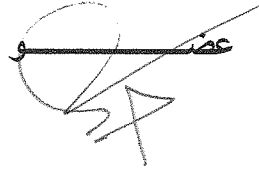
وبالنسبة للسبب الثالث فقد اشتمل القرار المطعون فيه على علة وأسبابه بما يفي بأغراض المادة ٢٣٧ من قانون أصول المحاكمات الجزائية مما يتعين معه رد هذا السبب .

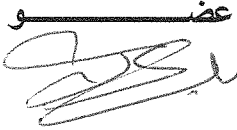
لذلك نقرر رد التمييز وتأييد القرار المطعون فيه.


قرار أصدر بتاريخ ٢ رجب سنة ١٤٣٤ هـ الموافق ١٢/٥/٢٠١٣ م

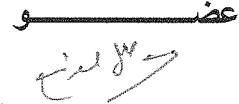
القاضي المترئس




عضو


عضو


عضو


عضو


رئيس الديوان


دقيق / ف ع



lawpedia.jo